

مركز عبدالرحمن كانو الثقافي يدين كتاب "أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة البحرينية" بثينة قاسم: قصور في صدور مؤلفات وأبحاث علمية عن المرأة



نبذة عن الكاتبة:

– ماجستير حول "أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة البحرينية في عهد جلالة الملك في الفترة من 2009-1999"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2012-2011.
– دبلوم عال في العلوم السياسية، عن دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية السياسية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، البستنة.
– بكالوريوس علوم سياسية، الجامعة الأردنية 2000-1999.
– مزاولة الكتابة الصحفية في عدد من الصحف والمجلات.
– الهوايات: القراءة، ممارسة اليوغا، البستنة.



قام مركز عبدالرحمن كانو الثقافي مساء يوم الأحد الماضي الموافق 19 مايو بحفل تدشين كتاب "أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة البحرينية" للكاتبة الصحفية بثينة خليفة قاسم، حضره نخبة من رواد الحقل الإعلامي والأكاديمي ورجال السلك الدبلوماسي، وقدمت نجاح مارييني عرضاً شاملاً للكتاب، مستعرضة أبرز ما ورد فيه من حيث الفصول الثلاثة التي أتت بها الكتاب، حيث تناول الفصل الأول مفهوم الإصلاح السياسي وتمكين المرأة، وذلك في أربعة مباحث، إذ تناول المبحث الأول مفاهيم ومحددات الإصلاح، فيما اختص المبحث الثاني بالتعريف بتمكين المرأة، وتطرق المبحث الثالث لأبرز الاتفاقيات والإعلانات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بالمرأة، فضلاً عن واقع المرأة البحرينية ضمن تشريعات مملكة البحرين، وناقش المبحث الرابع العلاقة بين الإصلاح السياسي وتمكين المرأة. أما الفصل الثاني، فقد تناول الإصلاح السياسي في مملكة البحرين في العقد الأول من عهد الملك حمد بن عيسى آل خليفة في الفترة الواقعة من 1999-2009 ومكانة تمكين المرأة، وذلك في ثلاثة مباحث، اختص الأول منها ببرامج الإصلاح السياسي في مملكة البحرين في مرحلتها ما قبل الميثاق الوطني وبعده، فيما اختص المبحث الثاني بمكانة تمكين المرأة ضمن برامج الإصلاح السياسي عبر عدد من المؤثرات والخطط الوطنية التي تستهدف النهوض بالمرأة البحرينية، أما المبحث الثالث فغني بمؤسسات ومجالات تمكين المرأة.

في حين انفراد الفصل الثالث، بمسح ميداني حول أثر الإصلاح السياسي على تمكين المرأة البحرينية في العقد الأول لعهد جلالة الملك حمد بن عيسى، وذلك باختيار عينات من المؤسسات والقطاعات المختلفة بمملكة البحرين، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية طبقية، تحرياً للمصادقية والحيادية، وذلك باستخدام وسيلة "الاستبانة"، التي تضمنت ما هو مجموعه 34 سؤالاً، وزعت على عينة تقدر بـ 297 فرداً، 110 منهم ذكور بنسبة 37%، و187 إناث بنسبة 63%، ثم أدخلت البيانات في الحاسوب وتم تحليلها إحصائياً بواسطة برنامج SPSS.

الفاضل: تعطي دافعاً نحو مواصلة طريق تحسين التعليم لمستقبل زاهر

"المؤهلات وضمان الجودة" تصدر 28 تقريراً للمراجعة وتقرير متابعة أداء

معلومات إضافية ودعم إضافي لاستمرار التحسين في المعايير الأكاديمية وجودة التعليم العالي.

أداء مؤسسات التدريب المهني:

صدر عن هيئة المؤهلات وضمان الجودة ضمن هذه الحزمة 11 تقريراً لمراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، وذلك ضمن دورة المراجعات الثانية التي انطلقت في يناير 2012. وجاءت تسعة من هذه التقارير لمعاهد مرخصة من قبل وزارة العمل، ومعهدين مرخصين من قبل وزارة التربية والتعليم، وجاءت نتائج مراجعات مؤسسات التدريب المهني التي تضمنتها هذه الحزمة، بحصول معهد واحد على مستوى أداء "ممتاز"، كما حصل معهد واحد كذلك على مستوى أداء "جيد"، في حين حققت ستة معاهد أخرى مستوى أداء "مرض"، وحصلت ثلاثة معاهد على مستوى "غير ملائم".

بعمليات المراجعة المؤسسية لمؤسسات التعليم العالي، والثاني: معني بمراجعات البرامج الأكاديمية، أما بالنسبة للمراجعات التتبعية المؤسسية فإنها تتم لجميع مؤسسات التعليم العالي التي يتم مراجعتها على المستوى المؤسسي بغرض قياس مدى التقدم في أداؤها، حيث تصنف الجامعات تبعاً لذلك على أساس مدى التقدم الذي تشره كل جامعة وذلك بحسب ثلاث فئات: جامعات تبرز: "تقدم جيد"، جامعات تبرز: "تقدم كاف"، وجامعات تتال: "تقدم غير كاف". أما النوع الثاني والمعني بمراجعات البرامج الأكاديمية فإنها تتم لمؤسسات التعليم العالي التي تخضع لبرامج ذات الحكم "هناك قدر محدود من الثقة" أو "غير جدير بالثقة" لاما يزيد على زيارتين للمتابعة، حيث يكون الغرض من هذه المراجعات هو تقييم التقدم المحرز في البرامج منذ استلام تقرير مراجعة البرامج إلى جانب توفير

الهيئة تنفيذ مراجعات أداء المدارس، أما فيما يتعلق بمستوى الأداء: "مرض" فقد بلغت مدارس البنين الحاصلة على هذا التقدير 31% لتختفي تماماً هذه النسبة من مدارس البنات، وعلى هذا النحو تلازمت صفة أداء "غير ملائم" مع مدارس البنين بواقع 8% دون مدارس البنات. وعلى صعيد مراجعات أداء المدارس الخاصة المنشورة ضمن هذه الحزمة ومجموعها أربع، فلم تتل أي مدرسة على تقديري: "ممتاز" أو حتى "جيد"، في حين نالت مدرسة واحدة فقط على تقديري: "مرض"، علاوة على ذلك فقد حصلت ثلاث مدارس على تقديري: "غير ملائم".

أداء مؤسسات التعليم العالي:

مع مطلع عام 2011، انتهت الدورة الأولى لمراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي (المراجعة المؤسسية)، حيث اعتمد مجلس الوزراء تقارير جميع مؤسسات التعليم العالي في المملكة، والبالغ عددها 14 مؤسسة لتلك الدورة. ومنذ ذلك الحين تواردت خطط التحسين التي أعدتها تلك المؤسسات لاستيفاء متطلبات تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المراجعة المؤسسية؛ تمهيداً للمراجعات المؤسسية التتبعية التي تتم لتقييم مستوى التقدم المحرز بعد مرور عام على استلام تقرير المراجعة المؤسسية، فقد اعتمد مجلس الوزراء تقارير 11 مراجعة مؤسسية تتبعية لهذه الدورة وذلك على 4 دفعات. وحصلت بوليتكنك البحرين على 18 توصية في تقرير المراجعة المؤسسية الذي اعتمده مجلس الوزراء يوم الأحد الماضي، وبناء على خطة التحسين التي أعدتها المؤسسة لاستيفاء متطلبات تنفيذ هذه التوصيات. ومع اعتماد المجلس لهذه الدفعة والمشملة على تقرير المراجعة المؤسسية التتبعية لبوليتكنك البحرين، سيمثل إجمالي التقارير المعتمدة إلى 12 تقريراً لهذه الدورة، وتقوم الهيئة عادة بنوعين من المراجعات التتبعية: أحدهما يتعلق

ورسم رؤية ذات نظرة أكثر شمولية عن فرص التطوير الممكنة لوضع التعليم والتدريب، محققة الهيئة بذلك الخطوط العريضة التي رسمتها منذ تأسيسها؛ ليعكس ذلك إرادتها القوية في تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية 2030 التي تشهدها القيادة الرشيدة في تقديم تعليم نوعي يرتقي بمهارات المواطن، ويعود بالنفع على تقدم وتطور البلاد في مجالات الحياة كافة.

أداء المدارس:

تضمنت حزمة التقارير الصادرة عن الهيئة 17 تقريراً لمراجعة أداء المدارس بشكل عام، حيث جاء 13 تقريراً حول أداء المدارس الحكومية ضمن دورة المراجعات الثانية، و4 تقارير أخرى حول أداء المدارس الخاصة ضمن دورة المراجعات الأولى للمدارس الخاصة التي دشنتها الهيئة في أكتوبر 2011، ومع صدور هذه الحزمة الجديدة من تقارير المراجعات، يصل عدد التقارير المنشورة عن أداء المدارس الحكومية في دورتها الثانية والمدارس الخاصة في دورتها الأولى إلى 107 تقارير. وأظهرت نتائج مراجعات أداء المدارس الحكومية في هذه الحزمة حصول مدرسة واحدة على تقديري: "ممتاز" من أصل 13 مدرسة، وكذلك بلغ مجموع المدارس الحاصلة على تقديري: "جيد" 7 مدارس، في حين حصلت 4 مدارس على تقديري: "مرض"، وواحدة على تقديري: "غير ملائم" في دورة المراجعات الثانية. وعلى هذا النحو واصلت مدارس البنات تقدمها في هذه الدفعة من التقارير، حيث بلغت نسبة المدارس الحاصلة على أداء: "ممتاز" 8% مقارنة بمدارس البنين التي ظلت خارج نطاق هذا التقدير، كما واصلت مدارس البنات تقدمها كذلك، حيث حصلت على مستوى أداء: "جيد" بنسبة بلغت 38%، في حين حصلت مدارس البنين على نسبة 15%، ومن اللافت في هذه الدفعة من التقارير حصول مدرسة ثانوية للبنين على تقديري: "جيد" لأول مرة منذ بدء

ضاحية السيف - الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب: رصدت تقارير مراجعات أداء مؤسسات التعليم والتدريب الصادرة مؤخراً عن الهيئة الوطنية للمؤهلات تقدماً ملحوظاً في أداء عدد من مؤسسات التعليم والتدريب واستقرار عدد منها من جانب، وترجع مستوى أداء بعضها من جانب آخر، ما يلزم تعزيز مفاهيم وتطبيقات الجودة لدى المؤسسات التي تشهد تراجعاً في أداؤها حسب ما جاءت به توصيات تقرير المراجعات بوصف ضمان الجودة منطلقاً أساساً تقوم عليه العملية التعليمية والتدريبية.

وتضمنت الحزمة الجديدة التي نُشرت أمس بعد اعتمادها من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد يوم الأحد الماضي 28 تقريراً للمراجعة، وتقريراً واحداً لمتابعة الأداء، وشملت هذه التقارير نتائج مراجعات أداء 13 مدرسة حكومية تمت مراجعتها خلال الفصل الدراسي الماضي ضمن دورة المراجعات الثانية، وأربع مدارس خاصة ضمن دورة المراجعات الأولى للمدارس الخاصة التي دشنتها الهيئة في أكتوبر 2011، إضافة إلى 11 تقريراً لمراجعة أداء مؤسسات التدريب المهني، كما شملت الحزمة أيضاً تقريراً واحداً للمتابعة المؤسسية لمؤسسة تعليم عال، حيث تم إرسال نسخ من هذه التقارير للمؤسسات المعنية والجهات القائمة عليها، فضلاً عن إتاحتها للمعنيين والمهتمين على موقع الهيئة الإلكتروني www.qaa.edu.bh.

وبهذه المناسبة، أكد وزير شؤون مجلسي الشورى والنواب رئيس مجلس إدارة الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب عبدالعزيز الفاضل القيمة التي تضمنتها التقارير في وضع الخطط الرامية إلى تحسين أوضاع بعض المؤسسات التعليمية والتدريبية، إلى جانب قدرتها على تقديم صورة واضحة للمرحلة المنقضية بشكل تفصيلي، تحقيقاً لمبدأ الدقة والوضوح من جهة،

المشاركون في اجتماع المكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي:

البحرين حافظت على التراث الإنساني

الهدان - بنا: استطاعت مملكة البحرين ان تحافظ على التراث الانساني للأمة العربية العربية... العناية تستحق لقب عاصمة السياحة العربية عن جدارة... وزارة الثقافة البحرينية ترجمة إيمانها بتطوير السياحة إلى واقع ملموس، وخطوات فعالة. هكذا عبر المشاركون - في اجتماع الدورة الثانية عشرة للمكتب التنفيذي للمجلس الوزاري العربي الذي احتضنته مملكة البحرين، وعقد أمس برئاسة وزيرة الثقافة الشيعية في بنت محمد آل خليفة، ومشاركة كل من وزير السياحة والآثار والحياة البرية السوداني محمد عبدالكريم الهد، ومحمد التوبجيري الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية، ومعاللي الدكتور بندر بن فهد آل فهد رئيس المنظمة العربية للسياحة، واتحاد الكتاب السياحيين العرب وعدد من ممثلي الدول الخليجية والعربية، وذلك في المركز الإقليمي العربي للتراث العالمي بالمنامة- عن رؤيتهم وتقييمهم لخطوات مملكة البحرين على درب السياحة الثقافية. في لقاء لوكالة انباء البحرين "بنا" على هامش الاجتماع أكد وزير السياحة والآثار والحياة البرية السوداني المهندس محمد عبدالكريم

موضوع المناقشة	رقم المناقشة	قيمة الضمان الإنشائي	قيمة الضمان وثائق المناقشة	المرجع النهائي لتقرير المناقشة
تزايد وتركيب المصباح من نوع CFL مشتركين هيئة الكهرباء والماء من القطاع المنزلي	٢٠١٣/١/م	٥٠٠٠	٥٠	ديار
الحملة الإعلامية المصاحبة لتزويد وتركيب المصباح من نوع CFL مشتركين هيئة الكهرباء والماء من القطاع المنزلي	٢٠١٣/٢/م	٢٥٠٠	٥٠	ديار
التعاقد مع هيئة مستقلة لتنظيف وفحص المصباح المصنعة من نوع CFL والتحقق من مطابقتها للمواصفات المعتمدة	٢٠١٣/٣/م	٥٠٠	١٥	ديار

١. قضي الراغبين في الدخول في هذه المناقشة ممن تتوفر فيهم الكفاءة اللازمة، الاتصال بمكتب الموارد المالية - الطابق الرابع بمبنى الوزارة الكائن بالمنطقة الدبلوماسية (على هاتف رقم ١٧٥٧٥٣٠٦) خلال ساعات الدوام الرسمي للحصول على وثائق المناقشة اعتباراً من ٢١ مايو ٢٠١٣ مع دفع المبلغ حسب ما هو مبين أعلاه غير قابل للرد.

٢. يجب أن يرفق مع العطاء قيمة الضمان الإنشائي المشار إليه أعلاه و ١% من قيمة العطاء أيهما أقل (وفي جميع الأحوال يجب أن لا تقل قيمة الضمان الإنشائي عن ١٠٠٪ دينار بحريني) وذلك في صورة شيك مصدق أو خطاب ضمان مصدق أو بوليصة تأمين من إحدى المؤسسات المالية المحلية أو نقداً، على أن يكون هذا الضمان ساري المفعول طوال مدة سريان العطاء المنصوص عليها في وثائق المناقشة.

٣. تودع العطاءات في الصندوق المخصص لذلك بمكاتب مجلس المناقصات والمزايدات في الدور السابع ببرج المؤيد في منطقة ضاحية السيف، قبل الساعة الواحدة والنصف مساءً من اليوم المحدد لتلقي صندوق العطاءات.

٤. تخضع هذه المناقشة لأحكام المرسوم بقانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن تنظيم المناقصات والمزايدات والمشتريات والمبيعات الحكومية ولائحته التنفيذية الصادرة بالمرسوم رقم (٣٧) لسنة ٢٠٠٢.

٥. تفتح صناديق المناقشة في اليوم التالي ليوم فتح المناقشة المحدد أعلاه بجلسة مجلس المناقصات في برج المؤيد بالدور السابع بضاخية السيف والدعوة مفتوحة لكافة المشاركين في المناقشة لحضور هذه الجلسة.

٦. يجب مراعاة الشروط التالية:

• أن ترفق نسخة من شهادة السجل التجاري على أن تكون مشتملة على نشاط موضوع المناقشة.

• أن تكون الأسعار الإجمالية وأسعار الوحدات (بحسب الأحوال) على الاستمارة رقم (م ٢٠٢).

• أن ترفق شهادة صلاحية لإثبات نسبة البعثة صادرة من وزارة العمل.

• يجب ختم المستندات (الأصلية أو المصورة) المقدمة ضمن العطاءات بختم الشركة أو المؤسسة أو الجهة مقامة الطلب.

٧. يعتبر هذا الإعلان مكملاً لوثائق المناقشة.